**3- منظمات الأبحاث:** لقد ظلت مسألة تعريف المؤسسات البحثية تثير المعضلات منذ وقت طويل لأولئك الذين يبحثون عن وصف دقيق لما أصبح مجموعة متزايدة التنوع من المنظمات. وكما أقر كنت ويفر Kent Weaver وجيمس ماكجان James Mcgann فإنه على الرغم من أن عبارةThink Tank كانت تستخدم في الأصل في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية للإشارة إلى قاعة آمنة أو بيئة ملائمة يلتقي فيها علماء الشؤون الدفاعية والمخططون العسكريون لمناقشة المسائل الإستراتيجية، فإن مصطلح نفسه ظل يستخدم منذ ذلك الحين لوصف أنواع مختلفة من المؤسسات المنخرطة في نشاط تحليل السياسة، وتبعا لذلك، وضعت تصنيفات عديدة للمؤسسات البحثية([[1]](#footnote-2)).

يعرف برنامج الإنمائي للأمم المتحدة المنظمات البحثية على أنها: " منظمات ملتزمة، وبصورة دورية، بإجراء الأبحاث والدفاع عن أي موضوع يتعلق بالسياسات العامة. تشكل هذه المنظمات جسرا يربط بين المعرفة والسلطة الديمقراطية الحديثة([[2]](#footnote-3)).

عرفتها الموسوعة البريطانية على أنها: معهد أو شركة أو مجموعة منظمة لغرض البحث في مجالات الدراسة المختلفة ذات الصلة عادة بالقضايا الحكومية والتجارية. فهي فيما يخص القضايا التابعة للحكومة تتدخل أحيانا في تخطيط السياسات الاجتماعية والدفاع الوطني. وفيما يخص القضايا التابعة للمواضيع التجارية تتدخل في التطويرات والتجارب التكنولوجية والبضائع و المنتجات الجديدة. تعتمد مصادر تمويلها على المنح والهبات النمطية والمشاريع الخيرية وكذلك العقود بالإضافة إلى التبرعات الفردية والشخصية والعوائد من انجازها للتقارير والبحوث لصالح جهات محددة مقابل مبالغ مالية([[3]](#footnote-4)).

وعلى الرغم من غياب الإجماع على تحديد مفهوم مراكز الأبحاث والدراسات، فإن هذه الدراسة تستخدم مصطلح مراكز الأبحاث والدراسات باعتباره مرادفا لمصطلح مراكز الفكر، وتعني بهذا المصطلح: مؤسسات بحثية، دورها الرئيس هو إنتاج الأبحاث والدراسات في مجالات متعددة، بما يخدم السياسات العامة للدولة وتقديم رؤى مستقبلية تهم الفرد والمجتمع وصانعي القرار.

هناك مجموعة من التساؤلات التي يجب التوقف عندها حين دراسة دور مراكز الأبحاث في عملية صنع السياسة العامة بشكل عام، فهل دورها محصور في مرحلة معينة من مراحل صنع القرار؟ وهل لمراكز البحوث دور في مرحلة ما بعد اتخاذ القرار في التنفيذ والتقييم؟

يعتقد الأستاذ وليد عبد الحي أن تساهم مراكز البحوث في عملية صنع السياسة العامة في ثلاثة مستويات:([[4]](#footnote-5))

- مرحلة الإعداد: التي تتمثل في مساهمة المراكز في صنع البدائل المختلفة، وتوفير المعلومات وتبويبها وتفسيرها، وهو دور تشارك فيه المراكز إلى جانب الفواعل الأخرى الرسمية وغير الرسمية.

- مرحلة تقييم القرار: أي التركيز على مخرجات النظام وأثرها من خلال تلقي التقارير وردود الأفعال والنتائج، ومن خلال قياس آثار القرار على الجماعات المستهدفة وغير المستهدفة.

- مرحلة تعديل القرار: أي تقديم دراسة حول النقائص التي يمكن اكتشافها، فيما بعد من أجل تعديلها.

إلا أننا نلاحظ أن دور مراكز الأبحاث يرافق جميع مراحل صنع السياسة العامة سواء في تحديد المشكلة أو جمع المعلومات وتنقيحها، والمفاضلة بين البدائل، واتخاذ القرار المناسب وتنفيذه وتقييمه.

فمراكز التفكير Think Tank تكون بمنزلة جسور بين المجتمع والدولة والعلم، وأن تخدم المصلحة العامة والفرد وصانع القرار. وبشكل عام، فإن الدور الأساس الذي تقوم به مراكز الأبحاث، يعد مؤشرا على درجة نضج مؤسسات الحكم والإدارة في المجتمع، وعلى تطور الجماعة العلمية والبحثية([[5]](#footnote-6)). ومن الأدوار التي تضطلع بها مراكز الأبحاث ما يلي:

**-** تجسير العلاقة بين أطراف متعددة تمثل بمجملها أقطاب إدارة السياسة العامة وتنفيذها والتفاعل معها، فهي تتوسط العلاقة بين الحكومة والمؤسسات الأكاديمية، من خلال تحويل السياسة من عملية إجرائية وممارسة إلى مادة علمية تنتظم في أطروحات ونظريات وأفكار، يمكن تداولها من قبل الأكاديميات في مجال البحث والدرس، وبذلك تخدم (المراكز) المؤسسة الأكاديمية في تحويل التجربة العملية إلى مادة نظرية تدعم البناء العقلي والعلمي وتقدم له أرضية التطور، ومن جهة أخرى تمكن الحكومة من تلافي أخطائها أو تحسين وسائلها، من خلال ما تتم ملاحظته عبر الرؤية الأكاديمية وما تتمخض عنه عملية التطوير الفكري والمناقشات النقدية لتلك الأفكار([[6]](#footnote-7)).

- تقوم مراكز البحث والتفكير بإمداد الإدارة بالموظفين اللائقين علميا وعمليا لتطبيق السياسة، ويعد هذا من قبيل التأثير المباشر لها، فالعاملون بها يقومون بالعمل التطبيقي للسياسة الخارجية في الإدارات المنتخبة. لذلك نجد أن كثيرا من موظفي الإدارة في البيت الأبيض ووزارتي الدفاع والخارجية هم بالأساس باحثون في المراكز البحثية مثل: ريتشارد بيرل، مساعد وزير الدفاع السابق ودينيس روس مبعوث الإدارة الأمريكية في الشرق الأوسط([[7]](#footnote-8)). كذلك في الديمقراطيات المتقدمة الأخرى، مثل فرنسا أو اليابان أين تعتمد الحكومات الجديدة في استمرارية تقدمها على مراكز الأبحاث في تقديم رؤى حول الخدمات المدنية)[[8]](#footnote-9)(.

- تتدخل المراكز البحثية تدخلا مباشرا في بعض القضايا الدولية كمؤسسة فاعلة تهدف إلى تحقيق بعض النتائج بالتنسيق مع الإدارة، ولعل من أبرز الأمثلة على هذا الدور قيام المركز الأمريكي للسلام، بإجراء مفاوضات غير رسمية بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وقيامه بتدريب موظفي الإدارة الأمريكية على كيفية إدارة المفاوضات بين كلا الطرفين([[9]](#footnote-10)).

- يمكن لمراكز الفكر المتخصصة في السياسات الاقتصادية أن تصبح ذات تأثير خاص في تشكيل الحوكمة في الاقتصاديات النامية، إذ أن مراكز البحوث الاقتصادية في كثير من البلدان قد أرست وضعيتها كمراكز استشارية محترمة فيما يتعلق بأطر عمل السياسات الخاصة بخلق اقتصاد السوق. وقد ساعد مركز المشروعات الدولية الخاصة بمراكز الفكر التي تقوم على الابتكار والمهنية، التي لم يتوقف دورها عند إعادة تشكيل الفكر بشأن حلول السوق، وإنما أيضا على قيادة الإصلاح إلى الأمام.([[10]](#footnote-11))

ولقد قادت مراكز الفكر الشريكة لمراكز المشروعات الدولية الخاصة بعملية التغيير إزاء أحداث القضايا الاقتصادية التي كان لها نتائجها على الحوكمة الديمقراطية. فعلي سبيل المثال ، ابتكر مركز دراسات الديمقراطية في بلغاريا منهجية لرصد الفساد، وقاد ائتلافا لدفع الحكومة للعمل ضد صور الفساد الإداري المختلفة. وفي كوسوفو، نسق معهد رينفست (the Riinvest Institute) أول إسهام للقطاع الخاص المحلي في عملية صنع السياسات، ووضع خطة خوصصة ثلاثة من اكبر المشروعات المملوكة للدولة. أما معهد هرناندو دي سوتو للحرية والديمقراطية في البيرو، فقد أسهم في تغيير الفهم العالمي لحقوق الملكية، وساعد أكثر من ثمانية ملايين مواطن فقير في الحصول على الملكية القانونية للعقارات، وساعد في إضفاء الطابع الرسمي على مئات الآلاف من المشروعات الصغيرة. ([[11]](#footnote-12))

- تقديم خدمة الاستشارات، فيما يخص مختلف المجالات، فقد اضطلع معهد الشؤون الاقتصادية (IEA) منذ العام 1992 في غانا بخدمة الاستشارات التشريعية، مستلهما برامج مراكز المشروعات الدولية الخاصة في أمريكا اللاتينية. وأثمرت نجاحات المعهد في مجال الاستشارات التشريعية عن تعديل مشروع قانون أعمال الاحتيال الكبيرة، وإلغاء قانون جنايات التشهير، وزيادة حرية وسائل الإعلام، وإصدار أول قانون من نوعه في غانا لحرية المعلومات، بالإضافة إلى عدد آخر لا يمكن حصره من التدخلات التشريعية التي وسعت نطاق الشفافية عمل الحكومة، وحماية حق إقامة المشروعات الحرة. ([[12]](#footnote-13))

- إشاعة روح البحث العلمي، والتعامل مع القضايا بموضوعية، وتعميم ثقافة البحث والتحري والاستدلال، ورعاية المبدعين واكتشافهم، وتوفير الفرصة للراغبين في البحث والكتابة والتأليف، وإقامة جسور التعاون بينهم وبين الجمهور([[13]](#footnote-14)).

ويلخص بعض الباحثين وظائف ومهام مراكز الأبحاث بما يلي([[14]](#footnote-15)):

* إجراء البحوث حول تحليل المشكلات التي تواجه السياسات العامة.
* تقديم الارشادات أو الاستشارات حول الاهتمامات أو المستجدات العاجلة والفورية للسياسات.
* تقويم البرامج الحكومية.
* تقديم التفسير حول المبادرات والسياسات العامة لوسائل الإعلام، وتسهيل فهم استيعاب الجمهور.

1. ()- دونالد أبلسون، **هل هناك أهمية للمؤسسات البحثية؟ تقويم تأثير معاهد السياسة العامة،(** مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2007)، ص. 14. [↑](#footnote-ref-2)
2. ()- UNDP.2003. Thinking the Unthinkable. Bratislalva : UNDP Regional Bureau for Europe and the Commonwealh of Independent States. [↑](#footnote-ref-3)
3. ()- راجع في هذا الشأن موقع الموسوعة على شبكة الإنترنت

   http://www.britannica.com/ebc/article-9380620 [↑](#footnote-ref-4)
4. ()- وليد عبد الحي، **دور مراكز الأبحاث في صنع القرار السياسي الأردني 1989- 2010**. (بيروت: معهد عصام فارس للسياسة العامة والشؤون الدولية في الجامعة الأمريكية في بيروت، أكتوبر 2010) ص.15. [↑](#footnote-ref-5)
5. ()-خالد وليد محمود، مراكز البحث العلمي في الوطن العربي: الإطار المفاهيمي- الأدوار – التحديات- المستقبل، **المرجع السابق**، ص65. [↑](#footnote-ref-6)
6. ()- نعمة العبادي، **مراكز الأبحاث في العراق نظرة مستقبلية**، موقع معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات، http://siironline.org/alabwab/derasat%2801%29/689.htm [↑](#footnote-ref-7)
7. ()- منى مكرم عبيد،**نحو دور مؤثر لمراكز البحث والتفكير في صنع السياسات في مصر**، مصر: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، 21 ديسمبر 2004، ص16. [↑](#footnote-ref-8)
8. ()- Richard N. Haass,**The Role of Think Tanks**,U.S .Foreign Policy Agenda, Volume 07, Number 03. November 2002.P.17. [↑](#footnote-ref-9)
9. ()- منى مكرم عبيد،**المرجع السابق**، ص.17. [↑](#footnote-ref-10)
10. ()–كيم إريك بيتشر، **قضايا الاصلاح الاقتصادي: الأدوار التي تضطلع بها مراكز الفكر الاقتصادية في صنع السياسات ديمقراطيا ومقومات نجاح تلك المراكز**،(مصر: مركز المشروعات الدولية الخاصة، 31 يناير 2010) ص.2. [↑](#footnote-ref-11)
11. ()- **المرجع نفسه**، ص. 2. [↑](#footnote-ref-12)
12. ()- **المرجع نفسه،** ص.3. [↑](#footnote-ref-13)
13. ()-خالد وليد محمود، دور مراكز الأبحاث في الوطن العربي: الواقع الراهن وشروط الانتقال إلى فاعلية أكثر، **المرجع السابق،**ص.21. [↑](#footnote-ref-14)
14. ()-سامي خزندار وطارق الأسعد، **المرجع السابق**، ص13. [↑](#footnote-ref-15)